



Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 478، نوفمبر 2022، ربيع الثاني 1444 هـ



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

رهان خلفي فاشل على زيارة البابا والانتخابات السورية، والشعب يقول: صمود

يراهن طغاة البحرين على ما سيقونونه خلال هذا الشهر (نوفمبر) من "إنجازات" سياسية لاستخدامها ضد الشعب البحراني المظلوم، وذلك بعد ان فقدوا كافة أساليب التضليل والتشويش على الحقائق ولم يستطيعوا إقناع احد ذي شأن ومصداقية بشرعية سياساتهم او عدالتها او انسجامها مع قيم الحق والعدل والديمقراطية. ويفهيم عارا تصنيف مؤسسة "فريدوم هاوس" في آخر تقاريرها عو دول العالم، بأن البحرين في ظل حكمهم "غير حرة"، ولم يستحقوا، في نظر المؤسسة، سوى 12 بالمائة في مجال الحرية والديمقراطية و 29 بالمائة في مجال حرية الانترنت. فعلى ماذا يراهنون إذن بعد ان قالت كبرى المؤسسات البحثية والرقابية كلمتها حول نظام حكمهم؟ ومن هم المستهدفون بالدعاية المضللة التي يسخون الاقلام لترويجها حول "أنجواتهم"؟ أهم الرأي العام المحلي؟ لقد انشطر هذا الرأي العام ويزداد استقطابا بين السكان الأصليين (شيعية وسنة) وعملاء الخلفيين؟ أهو الداعمون في الإقليم؟ هؤلاء لا يحتاجون لاثبات إي شيء إيجابي، بل ان الإيجابية التي يريدها العالم يرفضها هؤلاء لأن انظمتهم لا تختلف عن الحكم الخلفي في طبيعته وقمع وشراسته، أهم الداعمون الغربيون؟ الحكومات المعروفة بدعمها الاستبداد الخلفي لا تبحث عن "إنجازات" خلفية لعلمها أنهم غير قادرين على تحقيق شيء إيجابي في مجالات الحرية وحقوق الإنسان، وإنما تؤسس مواقفها وسياساتها على المصالح الأنوية وليس على المبادئ والقيم.

من هنا فما يحاول الخلفيون إنجازه لن يرضي الشعب لانه سطحي وهامشي ومفتعل وليس به محتوى قيمى أو إنساني، ويهدف بمجمله لتوفير مصادر دعم سياسي وأمني لنظام مهترى يرفضه شعبه ويعاني من عزلة نفسية وسياسية وأخلاقية. ومن تلك المحاولات اليانسة ما يلي:

أولا: زيارة البابا للبحرين تم التخطيط لها منذ زمن، وأحيطت بسرية مطلقة لكي لا يتم إفشالها، ولم يُعلن عنها إلا مؤخرا عندما لم تبق سوى بضعة أسابيع على توجه بابا الفاتيكان للبحرين. انها زيارة مفتعلة، بلا معنى او هدف نبيل، وقد أخطأ من أشار على قداسة البابا بالموافقة على الدعوة لزيارة بلد ليس فيه ما يستدعيها. مفهوم ان يزور البابا العراق مثلا، فهناك مرجعية دينية قادرة على دعم الحوار بين الأديان، وتتمتع بحرية الحركة والقرار بعيدا عن إملاءات الحكم. كما ان زيارة مصر هي الأخرى منطقية نظرا لوجود الأزهر وما يمثله من مرجعية دينية. أما زيارة البحرين فليس لها مبرر ديني إطلاقا خصوصا في هذه الظروف. فلو كان علماء الدين الذين يمثلون الغالبية الساحقة في هذا البلد يتمتعون بالحرية والاحترام لربما كان هناك مبرر للزيارة. ولكن الواقع غير ذلك. فعالم الدين البحراني الكبير، سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، منفي من البلاد قسرا، وقد سحبت جنسيته وقتل ستة شباب على أعتاب منزله قبل خمس سنوات فحسب. فهل جعل البابا شرطا لموافقة على الزيارة مقابلة سماحة الشيخ بإرجاعه من المنفى والاعتذار له وإعادة جنسيته؟ هل طالب البابا بالإفراج عن علماء الدين المرتهنيين لدى مضيغيه بعد ان تعرضوا لأبشع أصناف التعذيب والتنكيل؟ الخلفيون استبقوا الزيارة بخطوة متواضعة جدا، بإعادة فتح جمعية التوعية الإسلامية بدون مقدمات، وذلك في شهر يونيو، أي بعد تأكيد الزيارة بدون الإعلان عنها. وسمحوا بعودة صلاة الجماعة بمسجد الصادق (ع) في الدراز، ولكن ماذا عن جمعية الرسالة الإسلامية؟ وماذا عن المجلس العلماني؟ وماذا عن الاضطهاد الممنهج للغالبية الدينية الساحقة من المواطنين؟ كان هناك توقع بان تراعى مستويات عليا من المسؤولية الدينية والأخلاقية قبل اتخاذ قرار الزيارة التي تؤكد ان الطاغية يسعى لاستغلالها لتلميع صورته الكالحة التي ارتبطت بالاضطهاد والسجن والتعذيب والإعدام.

البقية على صفحة 8

* تعددت المناشدات لبايا الفاتيكان لإلغاء زيارته المقررة هذه الشهر الى البحرين، واعتبرت دعما لنظام فاسد يضطهد الأغلبية الساحقة ويصادر حريتها الدينية ويسجن علماءها ويُبعد مرجعها الديني ويسحب جنسيته. والواضح ان الزيارة فشلت قبل أن تبدأ خصوصا مع الرفض الشعبي لمنح الخلفيين أية فرصة لتلميع صورته الكالحة.



* أصدر أربعة من علماء الدين المعتقلين بيانا حول زيارة البابا طالبوه فيه بعرض مطالب الشعب على مضيغيه الخلفيين. (انظر صفحة 5)

* اعتقل خلال الشهر الماضي العديد من المواطنين من بينهم: علي ابراهيم العجوز من النويدارت، عباس علي عومن سماهيج، أحمد الشيخ، أحمد الهدي. يوسف ومن منطقة الدراز اعتقل كل من: علي يوسف زايد، سجاد موسى المتغوي، قاسم محمد البناي. ومن منطقة السهلة الجنوبية اعتقل المواطن جاسم مدن لموقفه الداعي لمقاطعة الانتخابات الخلفية.

* تواصلت سياسة اضطهاد المعتقلين السياسيين وحرمانهم من العلاج والدواء. ومن هؤلاء: احمد العجمي، محسن إبراهيم الماجد واخوه عباس، عبد الجليل حسن حبيب، محمود ناجي علي، علي عقيل العالي، محمد رمضان (المحكوم بالإعدام ظلما)، علي مكي علي سلمان، فيصل العلوي وسامي المفتاح. كما استمر حرمان الاستاذ حسن مشيمع والدكتور عبد الجليل السنكيس (المضرب عن الطعام منذ 8 يوليو الماضي) من العلاج.



* سحبت البحرين ترشحها لعضوية أعلى هيئة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بعدما توالى عليها الانتقادات لانتهاكات حقوق الإنسان. وقد اضطر الخلفيون لذلك القرار بعد ان انتقد الأمين العام للأمم المتحدة نظامه في المجال الحقوقي، وأصبح واضحا ان طلبهم لن يكون مقبولا لدى الدول الأخرى، وانه سيخسرون التصويت على عضويتهم بالمجلس.

* أصدر المعتقلون السياسيون بيانا حول الانتخابات الخلفية المقبلة دعوا فيه المواطنين لمقاطعتها، وفي ما يلي نص البيان:
نُعلن عن تمسكنا بخيار مقاطعة الانتخابات المقبلة، وندعو أبناء شعبنا العزيز الأبيّ إلى إحباط مخططات التزوير والهيمنة الديكتاتورية. ونؤكد أنّ المشاركة في الانتخابات - بكل تمثله من مُباركة للواقع السياسي، وإغفال عن الجرائم المروعة التي ارتكبتها الحكم وأجهزته الدنيئة بحق أبناء شعبنا - هي خيانة لدماء الشهداء الأبرار ودؤسٌ مُفجّع على كلّ الجراح التي لا تزال تزفُّ منذ 12 عامًا وحتى الآن. وعليه:

- إننا نعتبر المترشّح في هذه العملية المزوّرة شريكًا في الظلم، بانعًا لنفسه وشعبه من أجل ربحٍ حقير، ووجهة زائفة، والمرشّح له معين له على ذلك. أمّا كلمة السّجناء:

سنبقى كلمتنا ثابتة: بأننا نجدُ السّجن بما فيه من معاناة وآلامٍ وبطشٍ وقسوة وإهمالٍ متعمّدٍ مُمنهج - لا يخفى على أحد - لهو أحبُّ إلى قلوبنا ألف مرّة من أن نطأ موطنًا يُمكنُ سيف الظالم من رقبة المظلوم.





في 30 سبتمبر نظم البحرينيون المتواجدون بمدينة قم وقفة احتجاجية للتنديد باندون بجريمة الاعتداء على العلامة الشيخ عبد الجليل المقداد والمطالبة بالافراج الفوري عن جميع السجناء. هذه الوقفة كانت من اجل التناغم مع الحراك الشعبي داخل البلاد حول تلك الجريمة. فقد نظمت وقفات عديدة وخرجت تظاهرات شارك فيها الرجال والنساء في مناطق متعددة من البلاد. وأصدر سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم بياناً مندداً بالجريمة وداعماً للشيخ المقداد.



في يوم الأثنين أقيمت ندوة خاصة بحقوق الانسا في البحرين باحدى غرف البرلمان البريطاني. جاءت الدعوة من اللورد سكريفن وتحدث فيها ممثلون عن منظمتي هيومن رايتس ووج (ياسمين أحمد) والمحامي جوشوا كولانجيلو-برايان، مستشار المنظمة والسيد أحمد الوداعي عن منظمة بيرد.

عبر المواطنون البحرانيون عن رفضهم الانتخابات السورية التي ينظمها الخليفيون هذا الشهر. وجاء التعبير واسعا في وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات، وكذلك في الوقفات الاحتجاجية والمسيرات المتواصلة.



قالت الكاتبة والمؤلفة مالوري بلاكمان، التي حازت على جائزة منظمة القلم 2022 عندما سمعت عن وضع الدكتور السنكيس، المهندس والمدون والناشط: "صدمت مباشرة بالتزامه بتحقيق تغيير في وطنه، بما في ذلك الكشف عن الوسائل المستخدمة لقمع حرية التعبير. أنه معتقل منذ اكثر من عقد، ومضرب عن الطعام بالامتناع عن تناول الطعام أكثر من 400 يوم، الامر الذي يسلط الضوء على رجل شجاع جدا، أعاد تعريف معنى كلمة الشجاعة." وقد شاركت الدكتور السنكيس في الجائزة باعتباره "الكاتب الشجاع"



البحرين: دافعوا الضرائب البريطانيون يتحملون كلفة دعم أجهزة أمن خليفية متهمة بممارسة التعذيب

وقالت ياسمين أحمد، مديرة منظمة هيومن رايتس ووتش في المملكة المتحدة، إنه "من المخجل أن تدعم حكومة المملكة المتحدة المؤسسات الضالعة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وأضافت: "نطالب الحكومة بأن تنشر على الفور تقييمات حقوق الإنسان التي تم إجراؤها قبل تقديم التمويل، ووقف كل التمويل على الفور". وقالت وزارة الخارجية إنها مولت مشاريع في البحرين لدعم الإصلاح في نظامها القضائي وأثارت بانتظام مخاوف بشأن حقوق الإنسان مع الحكومة، بما في ذلك قضية رمضان.

وقال المتحدث باسم الوزارة إن "جميع المشاريع المتعلقة بقضايا العدالة والأمن مع الشركاء في الخارج تخضع لتقييم دقيق للمخاطر لتلبية توقعاتنا بشأن حقوق الإنسان". وأضاف "بينما ندرك أن التحديات لا تزال قائمة، فإن التراجع عن دعم الإصلاحات ستكون له نتائج عكسية".

دعوة جامعة هدرسفيلد لسحب راناجها من مركز تعذيب

أدانت منظمات حقوقية وشخصيات سياسية فاعلة، مشاركة جامعة هدرسفيلد البريطانية برنامج شهادة الماجستير في ما يسمى بالأكاديمية الملكية للشرطة، تلك التي تحولت لمركز تعذيب لكل من يدخلها من المعارضين البحرينيين، جاء ذلك خلال تقرير عرضته قناة BBC البريطانية خلال هذا الأسبوع.

وطالب أعضاء في البرلمان البريطاني جامعة هدرسفيلد بالتحقيق في شهادات تؤكد أن سجناء سياسيين تعرضوا للتعذيب في الأكاديمية الملكية للشرطة في البحرين، والتقرير يذكر ثلاثة أعضاء وهم: بول سكريفين، ودان جارفيس، وجوليان ستوردي.

جاء تقرير قناة BBC بعد تقرير هام أصدرته منظمًا WHR و BIRD كان قد استعرضنا فيه شهادات لمعتقلين سياسيين في البحرين تعرضوا للتعذيب في الأكاديمية المذكورة، بالإضافة لشهادات ضرب وحرمان من النوم ومحاولة اغتصاب وصعق بالصدمات الكهربائية تحصل في الأكاديمية.

مع كل هذا الضغط السياسي والحقوقى، ترفض جامعة هدرسفيلد التعليق على الشهادات الموثقة في التقرير، وقد أدبت الجامعة على تدريب ما لا يقل عن 25 من أفراد قوات وزارة الداخلية الخليفية كل عام طوال خمس سنوات تقريباً، في إطار اتفاقية مع حكومة آل خليفة.

ورجّح تقرير قناة BBC، استناداً إلى "معلومات متاحة" تم الحصول عليها من خلال طلبات بموجب قانون حرية المعلومات، أنه منذ عام 2017 رحبت جامعة هدرسفيلد أكثر من مليون جنيه إسترليني من خلال تقديم التدريب لقوة الشرطة في البحرين.



الاستجواب للاعتراف بجرائم لم يرتكبوها. وقالوا إنه لم يُسمح بحضور محاميهم أثناء استجوابهم. وكتب محمد رمضان، وهو أحد المتهمين المدانين، الذي قال إنه تعرض للتعذيب، إلى وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، ينتقده لامتناعه عن إثارة فضيته عندما زار البحرين العام الماضي، كما وعد بذلك خلال نقاش في مجلس العموم في عام 2020.

وكتب رمضان: "استمرت المملكة المتحدة في دعم وتدريب الأشخاص والهيئات أنفسهم المسؤولين عن التعذيب الذي تعرضت له، والتستر عليه وتمهيد الطريق أمام محاكم البحرين لإدانتني على أساس اعتراف كاذب انتزع تحت التعذيب".

وأضاف: "إذا تم إعدامي، فسيكون دمي في يدي حكومة المملكة المتحدة".

ويستند التقرير، الذي أعدته هيومن رايتس ووتش وجماعة حقوقية أخرى، هي معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، بقدر كبير إلى وثائق المحكمة وغيرها من الوثائق الرسمية.

ويتضمن التقرير تفاصيل مزاعم الضرب والحرمان من النوم ومحاولة الاغتصاب والصعق بالصدمات الكهربائية، فضلا عن الانتهاكات المتكررة لحقوق المتهمين في محاكمة عادلة.

وتتعلق إحدى الحالات برجل يدعى زهير إبراهيم جاسم عبد الله اعتُقل بتهمة الضلوع في قتل ضابط شرطة. وزعم أن المحققين حاولوا اغتصابه وصعقوا أعضاء التناسلية بالكهرباء لإجباره على الاعتراف.

وخلص التقرير إلى أن جميع الحالات تضمنت "مزاعم موثوقة بشأن اعترافات انتزعت تحت التعذيب وسوء المعاملة"، مدعومة في كثير من الأحيان بفحوصات طبية أجراها أطباء حكوميون. وقال إن النياية العامة والمحاكم لم تجر "تحقيقاً حقيقياً أو تصدق على نتائج تلك التحقيقات التي أجريت في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة".

وأضافت أنه كان "من الصعب تجنب" استنتاج أنه في هذه الحالات، انتهكت البحرين الحظر المفروض على التعذيب وسوء المعاملة، وأن المحاكم انتهكت التزاماتها بموجب القانون الدولي والمحلي بالتحقيق في مثل هذه الانتهاكات وضمان محاكمة عادلة.

تعرضت البحرين، التي يحكمها ملك تتولى عائلته المناصب السياسية والعسكرية الرئيسية، لانتقادات بسبب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وقالت سفارة البحرين في لندن، في بيان، إن البلاد لديها "سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه سوء المعاملة من أي نوع"، ووضعت "ضمانات وضوابط لحقوق الإنسان لمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات". وأقرت بوجود "حالات سوء سلوك فردية" داخل الشرطة، لكنها قالت "تم التحقيق في هذه الحالات والتعامل معها وفقاً لذلك".

وقالت السفارة إن المزاعم المحددة ضد الرجال الثمانية المذكورين في التقرير خضعت للتحقيق من قبل هيئات مستقلة. وأكدت أن المتهمين قد حصلوا على محاكمة عادلة بما في ذلك الاتصال بمستشار قانوني.

وأضافت أن الرجال أدينوا بارتكاب "أنشطة إرهابية" وكانوا مسؤولين عن مقتل تسعة من رجال الشرطة ومدني واحد.

10 أكتوبر/ تشرين الأول 2022.

تواجه الأجهزة الأمنية في البحرين، المدعومة من بريطانيا، اتهامات بارتكاب "انتهاكات خطيرة ومستمرة" لحقوق الإنسان. ويزعم تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن بعض الأشخاص تعرضوا للتعذيب في وزارة الداخلية الخليفية.

وتحصل الوزارة وغيرها من الهيئات الأمنية في البحرين على مساعدات قيمتها 1.8 مليون جنيه إسترليني من وزارة الخارجية البريطانية هذا العام، وفقاً لما كشفت عنه طلبات قانونية للحصول على المعلومات.

وقالت السفارة الخليفية في لندن إن البحرين تنتهج "سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاه سوء المعاملة من أي نوع".

وقالت وزارة الخارجية البريطانية إنها تثير مخاوف بشأن حقوق الإنسان وإن سحب التمويل "سيكون له نتائج عكسية". وقد تم توثيق حالات لثمانية رجال زعموا أنهم تعرضوا للتعذيب في إدارة التحقيق الجنائي بوزارة الداخلية الخليفية، في تقرير لهيومن رايتس ووتش يبلغ 61 صفحة.

وتقول المنظمة الحقوقية إن هينتين آخرين تتلقيان دعماً من بريطانيا، وهما وحدة التحقيق الخاصة وإدارة المراقبة في وزارة الداخلية، امتنعنا عن التحقيق بشكل صحيح في مزاعم الانتهاكات. ومن المفترض أن تحقق الإدارتان في مثل هذه الانتهاكات.

ويتم تقديم أموال دافعي الضرائب البريطانيون للبحرين من خلال صندوق الإستراتيجية الخليجية السري التابع لوزارة الخارجية والكمونولث والتنمية البريطانية. وقد انتقد نواب البرلمان البريطاني هذه الصندوق لافتقاره إلى الشفافية.

ووفقاً لوزارة الخارجية البريطانية، فإن من المفترض أن يساعد الصندوق البحرين على "توفير الأمن على المدى الطويل" من خلال "دعم تنفيذ قانون العدالة للأحداث وإصلاح العدالة الجنائية وبناء قدرات هيئات الرقابة المستقلة في البحرين".

ويدعم الصندوق أيضاً "برنامج تدريب على حقوق الإنسان والدبلوماسية".

وتكشف طلبات حرية المعلومات المقدمة إلى وزارة الخارجية البريطانية عن أنه في السنة المالية 2021-2022، منح صندوق الإستراتيجية الخليجية البحرين 710,028 جنيه إسترليني، ارتفعت إلى مليون و800 ألف جنيه إسترليني في العام المالي الحالي.

"يبدأ المملكة المتحدة ملطخة بدمي"

تتعلق القضايا الثماني الواردة في تقرير هيومن رايتس ووتش بمتهمين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم في البحرين بعد إدانتهم في قضايا قتل. ويزعم الثمانية أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء



حسين علي مهدي وسيد أحمد، اثنان من الرجال الثمانية الذين عذبهم الخليفون

منظمة ADHRB تدعو البابا لإلغاء زيارة البحرين



من المعروف لدى الواجهات الحقوقية، ان البحرين تستخدم التمييز الديني كأداة للحفاظ على سلطتها وتمارس التمييز في التعايش بين الأديان للتعميم على انتهاكاتهما لحقوق الإنسان. وقد دعت منظمة أمريكيون من أجل

الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين البابا فرنسيس إلى إعادة النظر في تلك الزيارة لما قد تحمله من التمييز الديني المتعمد ضد المسلمين الشيعة في البحرين، إذا ما تم لفت النظر لتلك الانتهاكات من قبل البابا.

تستمر حكومة البحرين في التمييز ضد المواطنين الشيعة ومنح المواطنين من الطائفة السنية معاملة تفضيلية للمح الدراسية والمناصب في وزارة الداخلية والجيش، وأدى ذلك التمييز إلى خلل في القوى العاملة والجيش والهيئات السياسية والمجتمع المدني. وهذا ما ذكره أيضاً تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية في البحرين.

منذ الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية عام 2011، فرضت الحكومة حظراً شاملاً على جميع المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والتجمعات الدينية ومواكب الجنازة، ويتم استهداف المواطنين خلال أحد أهم المناسبات الدينية الشيعية، "ذكرى عاشوراء"، عبر إزالة للافتات واستدعاء القادة الشيعة للإستجواب فيما يتعلق بالخطب التي ألقوها في تلك الذكرى.

في السجن، يتعرض السجناء السياسيون لاسيما السجناء الشيعة من مضايقات وسوء معاملة نتيجة معتقداتهم، بينما تمنع ثقافة الإفلات من العقاب السائدة أي نوع من المحاسبة. فمؤخراً، تعرض رجل الدين البارز الشيخ عبد الجليل المقداد البالغ من العمر إثنان وستون عاماً لهجوم وإساءة المعاملة، وهو أحد قادة المعارضة الذين اعتقلوا وغُذّبوا بعد قيام الحراك الديمقراطي عام 2011، بعد 4 سنوات من منعه من الرعاية الصحية بشكل متعمد، حصل الشيخ المقداد الذي يعاني من أمراض عدة على موعد عند الطبيب، وأجبره الضابط على الذهاب إلى العيادة رغم علمه بعدم وجود الطبيب، هنا رفض الذهاب كونه لن يحصل على أي رعاية، فهاجمه أربعة

4 ضباط على الأقل وأسأوا إليه وأرادوا إرغامه على التوقيع برفض الحصول على رعاية. لذا فإن التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض لها الشيخ، منذ اعتقاله حتى اليوم، يأخذ طابعاً طائفياً. إن وضع وزارة الخارجية الأمريكية لجملة مستقلة في مستهل تقريرها عن الحرية الدينية في البحرين، والتي تنص على أنه "نظراً لأن الدين والإتباع السياسي غالباً ما يكونان مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، كان من الصعب تصنيف العديد من الحوادث على أنها تستند إلى الهوية الدينية فقط"، ليس بامر عادٍ، فهناك 51 حالة ذُكرت من القمع الديني أو التمييز أو المضايقة من قبل الحكومة البحرانية في عام 2021 لا يمكن اعتبارها تمييزاً دينياً حصرياً لأن النظام الملكي يستخدم التمييز الديني كوسيلة للسيطرة السياسية.

والعديد من ضحايا التمييز الديني هم قادة ديمقراطيون، الأشخاص الذين سيقومون بتحدي طغيان حكم الأسرة الواحدة.

منذ 2017، بعد ما أنهت البلاد الوقف الفعلي لعقوبة الإعدام والذي دام 7 سنوات. وقد يُعدم الرجال الـ 26 المحكوم عليهم بالإعدام بمجرد مُصادقة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على أحكامهم.

البحرين تنسحب من انتخابات مجلس حقوق الإنسان بعد انتقادات

من إيما فارح، 5 يوليو

جنيف (رويترز) - أظهر موقع إلكتروني تابع للأمم المتحدة أن البحرين لن تخوض الانتخابات لعضوية أعلى هيئة لحقوق الإنسان في المنظمة الدولية والمقررة في وقت لاحق هذا الشهر، بعدما أشار منتقدون إلى انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

وأوضحت الصفحة الخاصة بانتخابات مجلس حقوق الإنسان أن البحرين سحبت في 26 سبتمبر أيلول ترشحها لشغل مقعد لمدة ثلاث سنوات في المجلس الذي يتخذ من جنيف مقراً له، دون ذكر تفاصيل.

وقال المتحدث باسم الحكومة البحرانية لرويترز في بيان إن إرجاء ترشيح الدولة الخليجية "نتج عن التشاور المستمر مع مجموعتها الجغرافية"، واصفا ذلك بالممارسة الاعتيادية.

وأضاف "تبقى البحرين داعمة بشكل كامل لمجلس حقوق الإنسان، الذي تم انتخابها لعضويته ثلاث مرات، وستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتعزيز أفضل الممارسات العالمية في مجال حقوق الإنسان".

وسجنت البحرين، التي تستضيف مقر الأسطول الخامس الأمريكي، الآلاف من المحتجين والصحفيين والنشطاء- بعضهم من خلال محاكمات جماعية- منذ الانتفاضة المناهضة للحكومة في عام 2011. وتقول البحرين إنها تحاكم فقط من ارتكبوا جرائم وإن المحاكمات جرت وفقاً للقانون الدولي، وترفض أي انتقادات من الأمم المتحدة وغيرها بشأن سير المحاكمات وظروف الاحتجاز.

وأشارت مذكرة وزعها على أعضاء المجلس معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، ومقره لندن، إلى مزاعم الاعتقال التعسفي والأعمال الانتقامية التي استهدفت أفراداً، وفقاً لما ورد في تقرير للأمم المتحدة الشهر الماضي.

كما عقد المعهد وهو منظمة غير هادفة للربح سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين ودبلوماسيين في الأمم المتحدة في أغسطس آب لحث الدول على عدم دعم البحرين. وقال سيد أحمد الوداعي المدير في معهد البحرين "شعر بارتياح شديد لانسحاب البحرين بعد حملتنا الفعالة في جنيف ضد ترشيحهم".

وأعطى سجل الأداء الذي نشرته الخدمة الدولية لحقوق الإنسان البحرين علامة خضراء لثلاثة معايير فقط من بين 16 معياراً، وهي واحدة من أقل الدرجات بين البلدان المرشحة.

وفي بعض الأحيان يتم انتخاب دول ذات سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان لعضوية المجلس المؤلف من 47 دولة، وإن كان قد يتم تعليق عضويتها بسبب انتهاكات، كما جرى مع روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في فبراير شباط. وتقول موسكو إنها انسحبت من المجلس وتنفي استهداف مدنيين في أوكرانيا.

ولا يتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارات ملزمة من الناحية القانونية لكنه يتمتع بثقل سياسي ويمكنه أن يعطي تفويضاً بإجراء تحقيقات تساعد في بعض الأحيان في محاكمات دولية. ومن المقرر إجراء الانتخابات في وقت لاحق من الشهر الجاري في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

إنّ الدستور البحراني يكفل للفرد حق إبراز دينه في الأماكن العامة أو الخاصة. ومع ذلك، تم استدعاء المصلين الشيعة واعتقالهم وإجبارهم على توقيع تعهدات، بل تم احتجازهم والحكم عليهم لممارسة شعائرهم الدينية. لذا إنّ الحقوق الدينية التي تنص عليها قوانين البلاد ليست سوى ذريعة مطبوعة على الورق كوسيلة للعائلة البحرانية الحاكمة للوصول إلى مصالحها الناتجة عن العلاقات الصداقات الدولية مع قادة العالم الأكثر قوة، فيذلك يتم التعميم على انتهاكات حقوق الإنسان، لذلك ندعو البابا فرنسيس إلى العودة عن قرار زيارته إلى البحرين.

منظمتان حقوقيتان: محاكمات جائرة في البحرين استندت لاعتراقات منزعجة بالتعذيب

انتقدت هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، المحاكم البحرانية لإدانته متهمين، وحكمها عليهم بالإعدام بعد محاكمات "جائرة".

وقالت المنظمتان في تقرير مشترك اليوم الاثنين إن تلك المحاكمات استندت لاعتراقات يُزعم أنها انتزعت بالإكراه تحت التعذيب وسوء المعاملة.

ووجد تقرير المنظمتين "انتهاكات خطيرة ومستمرة لحقوق الإنسان تكمن وراء الإدانات وأحكام الإعدام" في قضايا 8 رجال هم من بين 26 شخصاً ينتظرون حالياً تنفيذ حكم الإعدام فيهم وقد استنفدوا الاستئناف.

وأشارت المنظمتان إلى أن المحاكم الابتدائية والاستئناف رفضت بإزراء الادعاءات ذات المصادقية بالتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب بدل التحقيق فيها، وهو ما يقتضيه القانون الدولي والبحراني.

ونبهت إلى أن المحاكم تنتهك منهجياً حقوق المدعى عليهم في الحصول على محاكمات عادلة، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام أثناء الاستجواب واستجواب شهود الإثبات، وكذلك من خلال الاعتماد على تقارير من مصادر سرية.

وقال مايكل بيج، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش، "عادةً ما يعلن المسؤولون البحرانيون أن الحكومة تحترم حقوق الإنسان الأساسية، ولكن في قضية تلو أخرى، اعتمدت المحاكم على الاعترافات القسرية، على الرغم من ادعاءات المتهمين الموثوقة أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة".

وأضاف أن الانتهاكات الحقوقية العديدة التي تكمن وراء أحكام الإعدام "هذه لا تعكس نظاماً للعدالة، بل نمطاً من الظلم".

وأعدمت البحرين 6 أشخاص منذ العام 2017، بعدما أنهت البلاد الوقف الفعلي لعقوبة الإعدام والذي دام 7 سنوات. وقد يُعدم الرجال الـ 26 المحكوم عليهم بالإعدام بمجرد مُصادقة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على أحكامهم.



بحرانيون مسقطه عنهم جنسيتهم يقأبون صور الوطن والأبناء في بلاد أبعدوا إليها نعم فيتروني

المصدر: الميادين نت

14 تشرين اول 2013

طفرة كبيرة في إسقاط الجنسيات شهدتها البحرين بين عامي 2012 و2019، الذين تحوّلوا بين ليلة وضحاها إلى غرباء عن الوطن، بموجب تهم سياسية.

بحرانيون مسقطه عنهم جنسيتهم يقأبون صور الوطن والأبناء في بلاد مبعدون إليها

يقلب المواطن البحراني، المسقطه جنسيتّه، حسين خير الله محدّد، عدداً من الصور في هاتفه. يُطلعنا على إحداها بحرقه، ويسألنا عمّا إذا كان من العدل أن يغفو طفل في حضن أبيه مساءً، ويصحو صباحاً محتضناً وسادة تمّ لباسها قميص والده. مشهد لربّما يختصر واقع أسر بحرانية بأكملها، لا تزال تعاني من جزاء تداعيات إسقاط جنسية معيّلها، الذين تحوّلوا بين ليلة وضحاها إلى غرباء عن الوطن، بموجب تهم سياسية.

ترحيل قسري.. وعائلة بلا معيل

طفرة كبيرة في إسقاط الجنسيات شهدتها البحرين بين عامي 2012 و2019، مع تجريد 985 مواطناً من جنسيتهم بصورة تعسفية، بناءً على قرار من المحكمة، أو بأمر ملكي أو وزاري، قبل أن يتناقص العدد لاحقاً إلى 434 في ضوء أمر من ملك البحرين، في 21 نيسان/أبريل 2019، يقضي بتثبيت جنسية 551 فرداً.

عدد كبير من هؤلاء يتبلّغ بالصدفة أنه "لم يعد مواطناً"، بعد معانيته قوائم المسقطه جنسيتهم، والتي ترد في الجريدة الرسمية، وهذا تماماً ما حدث مع حسين خير الله محمد، الذي أكد للميادين نت أنه تفاجأ بالقرار، وأن المحامي الخاص به عمل على متابعة الموضوع في أروقة المحاكم من دون أن يصل إلى نتيجة، ليتم استدعاؤه بعد عامين بصورة مفاجئة، في ساعة متأخرة من اليوم، بذريعة التوقيع على تعهد، ليتبين لاحقاً أن الأمر مجرد مكيدة، ويقول: "عند وصولي، تم إغلاق كل الأبواب، وقرروا ترحيلي بصورة مفاجئة من دون أن يتم تمكيني من وداع عائلتي وأهلي وأولادي". وأكد أن خيارات دول الترحيل كانت محدودة، إمّا العراق وإمّا لبنان، ويقول: "رفضت الوجهتين، وأبديت استعدادي لإمضاء حياتي في السجن، أو حتى مواجهة حكم الإعدام في البحرين، إذا ثبتت الإتهامات ضدي، لكن طلبتي تم رفضه. وجاء شخص من العائلة الحاكمة، يقول لي، بكل صراحة، إن ملك البحرين لا يرغب في بقائك هنا. وتم ترحيلي بالإكراه إلى لبنان".

حسين، الذي يعيش اليوم في لبنان كلاجئ مسجّل في الأمم المتحدة، يؤكد أن تداعيات إسقاط جنسيته انعكست على عائلته في الداخل البحراني، وهو الأب لـ 4 أطفال فقدوا معيّلهم بين ليلة وضحاها، إذ تم تصفير حساباته المصرفية، وشُطب اسمه من كل القوائم الرسمية، كأنه لم يُولد بعد، الأمر الذي استدعى من العائلة المباشرة في تأسيس حياة أخرى من الصفر، بلا حقوق أو علاوات أو امتيازات.

طفل من دون كيان قانوني

على رغم أن الفقرة "ب" من المادة الـ20 من الدستور البحراني، وتحديداً في "باب الحقوق

واسع، من أجل معاقبة المعارضين. وطوّعت، في سبيل تحقيق ذلك، القوانين ذات الصلة، ولاسيما التعديلات التي أدخلتها عام 2014 على قانون الجنسية، والتي سمحت بسحب الجنسية من المواطنين بناءً على معايير فضفاضة وواسعة، مثل الإضرار بمصالح المملكة، أو التصرف على نحو يناقض الولاء لها.

ويؤكد جرجاوي للميادين نت أن "هذه الممارسة الخطيرة لا تتوقف آثارها على الأشخاص الذين سُحبت جنسيتهم، بل تمتدّ إلى حرمان أطفالهم - الذين يُولدون بعد سحب الجنسية - من حقوق المواطنة المكتسبة. ويؤدي ذلك بالضرورة إلى الإضرار بحياتهم، على نحو كبير، فهم لا يُمنحون الوثائق الرسمية، بما في ذلك بطاقة الهوية، ولا يحصلون سوى على شهادة ميلاد، الأمر الذي يُعقّد حصولهم على حقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والخدمات المتعددة".

وبناءً على ذلك، يشدّد جرجاوي على أن سياسة إسقاط الجنسيات تُعدّ انتهاكاً واضحاً لالتزامات البحرين بموجب القوانين والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، وخصوصاً المادة الـ15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعايير الدولية المتعلقة بتجنب حالات انعدام الجنسية، وحظر التمييز، وحظر الحرمان التعسفي من الجنسية، وغيرها من اعتبارات حقوق الإنسان، والتي يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند إسقاط الجنسية.

الاعتبار عند إسقاط الجنسية.

صحافيون ضحايا تشير رابطة الصحافة البحرانية، في تقرير نشرته في 28 أيلول/سبتمبر مؤخرًا، إلى أن عام 2015 سجّل أكبر حملة تطويق ومواجهة للصحافة والصحافيين في البحرين، مع استهداف السلطات أربعة من الصحافيين والناشطين في ملف الدفاع عن الحريات العامة، الذين تم إسقاط جنسيتهم بموجب مرسوم ملكي.

وبحسب إحصاءات الرابطة، تعرّض 7 صحافيين، منذ عام 2011، إلى سحب جنسيتهم وإسقاطها، يُمضي ثلاثة منهم عقوبات بالسجن، ويعيش 4 آخرون في المنفى، وهم علي الديري وعباس بو صفوان وحسين يوسف وعلي عبد الإمام، في حين أدّت هذه العقوبة إلى امتناع أغلبية الصحافيين، وخصوصاً المعارضين، عن نقل الأخبار والمعلومات والتعبير عن آرائهم بحرية، ونشر التقارير والحقائق التي تتناول الشأن السياسي، أو قضايا الرأي العام.

وفي تصريح للميادين نت، يقول رئيس الرابطة عادل المرزوق إن "إسقاط الجنسية عن الصحافيين الأربعة كان بمثابة عملية قتل معنوي لهم ولأسرهم. وهذا الأمر هو، بلا شك، مخالفة صريحة لأحكام الدستور، وما كان يجب لمثل تلك القرارات أن تصدر، لا بحق الصحافيين ولا غيرهم من الناشطين الحقوقيين والسياسيين"، مؤكداً أن "الأضرار المعنوية والمادية تتراكم وتزداد على هؤلاء الزملاء منذ أعوام. وإذا كان حصر الأضرار المادية مكنًا، فمن الصعب تقدير حجم ما خلفه قرار سحب الجنسية، من آثار نفسية مدمرة لهم ولأسرهم، فهم يعيشون داخل مناهة نفسية، لا يمكن تقدير مدى قسوتها وفضاعة البقاء فيها".

ويرى المرزوق أن إنصاف هؤلاء الصحافيين الأربعة، وردّ اعتبارهم، تأخراً كثيراً، كما أن الدولة، في مختلف مستويات صنّاع القرار فيها، مسؤولة عن إعادة الجنسية إليهم وتعويضهم، و"الحكومة الجديدة، برئاسة ولي العهد، مُطالبية بالالتفات إلى هذه القضية، حتى تثبت جديتها

والواجبات العامة"، تنص على مبدأ شخصية العقوبة، فإن هذا المبدأ يسقط عندما يتعلّق الأمر بعوائل المسقطه جنسيتهم، مع امتداد أثر هذه العقوبة إلى جميع أفراد العائلة، وبلوغه مستويات لا مثيل لها في الدول الأخرى.

وفي هذا الصدد، يبين المستشار القانوني إبراهيم سرحان للميادين نت أن إسقاط الجنسية عقوبة منصوص عليها في الدستور، لكنها محصورة جداً في تهمة الخيانة. وهي ليست عقوبة سياسية، أو إحدى العقوبات الجنائية في القانون الخاص أو القانون العام، مضيفاً: "إن سلّمنا جدلاً وطبّقنا على المعارضين، فيجب أن يكون هناك حدود وفق المبادئ المنصوص عليها في الفقه الجنائي، والتي حدّدها في إطار أن العقوبة شخصية، وهذه النقطة أيضاً منصوص عليها في الدستور، بمعنى أنها لا تتعدى الشخص المنفّذ بحقه العقوبة مهما تكن درجة القرابة، وتحت أي ذريعة".

أمّا في الواقع، وعلى الأرض، فيبدو أن النص الدستوري لا يُطبّق، ومعاناة عائلة المواطن البحراني، السيد قاسم مجيد رمضان علوي، الذي جُرد من جنسيته في عام 2015، ويعيش حالياً خارج البحرين، نموذج حيّ عن ذلك. فلدَى العائلة طفل يُدعى سيد علي، وُلد في عام 2016، ولا يزال حتى اليوم بلا جنسية، باعتبار أن القانون البحراني ينص على أن الجنسية تُمنح لطفل من أب بحراني وقت الولادة.

وتؤكد والدة الطفل، المحامية البحرانية بلقيس المنامي، للميادين نت، أنه يعاني ضرراً نفسياً جسيماً، وخصوصاً أنه يلاحظ الفوارق الموجودة بينه وبين شقيقته (9 أعوام)، التي تملك الجنسية البحرانية، وتتمتع بحقوق المواطنة، ولديها حساب مصرفي، ولا تواجه أي عراقيل أو صعوبات عند تسجيلها في المدرسة. وتقول: "حاولت، عبر كل الوسائل، خلال الأعوام الـ6 التي مرّت، أن أحصل لولدي على جنسية، من دون أن أتمكن من ذلك. فهو لا يملك أي أوراق ثبوتية - باستثناء وثيقة الولادة - الأمر الذي يجعله يواجه كثيراً من العقبات، سواء عند التحاقه بالمدرسة، بسبب عدم حيازته بطاقة شخصية أو جواز سفر، أو عند مرضه وصرف الأدوية الخاصة به (الآ نادراً)، باعتبار أن هذه الخطوة تحتاج إلى البطاقة الذكية التي لا يملكها أساساً".

لكنّ المسألة الكبرى، بحسب الأم، تتمثّل بتمكّن الطفل سيد علي من لقاء والده الموجود خارج البحرين، في شهر آب/أغسطس الماضي، لمدة 25 يوماً، للمرة الأولى منذ ولادته، بعد حصوله على وثيقة سفر مؤقتة، تم سحبها بصورة مباشرة منه فور العودة إلى البلاد. بحرقه كبرى تقول والدة، الضالعة في القانون ومهنة المحاماة، إن الحياة بلا أوراق ثبوتية تحوّل المواطن إلى شخص منعدم الكيان القانوني، ولا وجود له. وتعرّج إلى كثير من التداعيات التي أصابت الأسرة من جزاء إسقاط جنسية معيّلها، وتقول: "تم إلغاء طلبنا الإسكاني، وعلاوة الغلاء والإسكان. وكل الحقوق، التي يحصل عليها المواطن والأسرة البحرانين، نُحرّم نحن منها بسبب إسقاط جنسية معيّل الأسرة".

من جهته، يقف مدير العمليات لدى المرصد الأوروبي متوسطي لحقوق الإنسان، أنس جرجاوي، في حديث إلى الميادين نت، عند الشكل العام لسياسة إسقاط الجنسية في البحرين، ويرى أن السلطات استخدمت هذه الورقة بصورة تعسفية وعلى نحو

السجن لسعودي عارض التطبيع

في مطلع أكتوبر حكمت المحكمة السعودية على المدون السعودي "داود العلي"، بالسجن 25 عامًا لمعارضته تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. والسلطات السعودية تستكمل مسلسل جورها وتغلظ أحكام كل رافض لمشاريعها وسياساتها. هذه المرة، يأتي دور المدون داود العلي، الذي اعتقل عام 2020 على خلفية نشاطه على موقع تويتر.



وبحسب المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، وهي محكمة جرائم الإرهاب، حكماً

بسجن العلي 25 عامًا لتهم بتعلق بكتابات على تويتر. ويُعرف عن العلي وهو من الأحساء رفضه الشديد للتطبيع مع الصهاينة، وقد حوّل حسابه على تويتر إلى منبر لانتقاد سياسة الخيانة، مناصرًا القضية الفلسطينية دون خوف أو تردد في ظل التهريب المتواصل لأجهزة الدولة الأمنية.

وعلى الرغم من فضح الأحكام التعسفية والظالمة للمحاكم السعودية التي في الأصل تفتقد إلى الشفافية والنزاهة والعدالة، لا تبدو السلطات بوارد التراجع عن أحكامها المروعة بحق الناشطين وكل من يتجرأ على القول لا لما تريد أن تكررته أمرًا واقعا في أرض الحرمين الشريفين.

علماء معتقلون يصدرون بياناً حول زيارة البابا

بالظلم والعدوان، فأبناء هذه الأرض بين قتيل ضمه القبر، وأم تكلّى، وجريح يعاني، ومقيد غيبتته السجون، وملاحق مطارده، ومنفي أخرج من دياره وأهله، وبقى في أرضه صائراً محتسباً، وقد وثق تقرير بيسوني وغيره من المنظمات الحقوقية العالمية الكثير من الانتهاكات التي تعرض لها أبناء هذه الأرض.

** حضرة البابا إن تحقيق الإصلاح والعدالة والكرامة الإنسانية هي الأهداف المشتركة لكل الرسالات السماوية وهي لا تقبل بظلم العباد ولا إفساد في البلاد، وتلك أهداف سعى أبناء هذه البلاد لتحقيقها وقدموا لأجلها تضحيات جسام. ** إننا نأمل أن تكون لكم أثناء زيارتكم لهذا البلد كلمة حق تستجيب لداعي الإيمان والفرقة، فإن أبناء هذا البلد تعايشوا مع أهل الأديان السماوية وغيرهم كما يشهد بذلك ماضيهم وحاضرهم. سجناء الرأي:

الشيخ عبدالجليل المقداد
الشيخ سعيد النوري
الشيخ محمد حبيب المقداد
الشيخ علي سلمان

أصدرت ثلة من أبرز العلماء المعتقلين في سجون النظام الخليفي بياناً خاطبوا فيه بابا الفاتيكان الذي سيزور البلد من 3 إلى 6 نوفمبر المقبل لحضور منتدى الحوار بين الشرق والغرب؛ معربين عن أملهم أن تكون لرئيس طائفة الكاثوليك كلمة حق تستجيب لداعي الإيمان والفرقة.

وفي ما يلي نص هذا البيان :

بسم الله الرحمن الرحيم

*والصلاة على نبي الإسلام محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين

وبعد..

قال تعالى: (وَلْتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسِيحِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ).

** وقال الإمام علي(ع): " وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتتم أكلمهم؛ فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق" ** حضرة بابا الفاتيكان المحترم نرحب بكم في أرض البحرين راعياً للسلام والإصلاح والعدالة. اعلم أن

قدمك سنطاً أرضاً يُرفع فيها شعار التسامح والتعايش إلا عن أبنائها وشعبها، ويوصف فيها العدل والإحسان ويُعمل فيها



تحذير من مجزرة إعدام جديدة في السعودية

حذرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزيرة العربية من مجزرة جديدة في السعودية. وحسب ما نقل "سعودي ليكس" أن اللجنة أبرزت في بيان لها، من خطورة الوضع الإنساني والحقوق في "السعودية"، بعد تصاعد وتيرة صدور أحكام الإعدام من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، بحق المواطنين من معتقلي الرأي والنشطاء والمتظاهرين. وأشارت اللجنة إلى إصدار المحكمة أحكاماً بالإعدام بحق مجموعة من المواطنين، لأنهم مارسوا حقهم بالتعبير عن آرائهم وإبداء وجهات نظرهم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، أو عبر الخروج في مسيرات سلمية تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الوطن.

وأكدت اللجنة على أن صدور هذه الأحكام التعسفية بشكل مستمر، يثبت زيف ادعاءات النظام مراعاة حقوق الإنسان وإلغاء حكم الإعدام. وبينت اللجنة أن أحكام الإعدام الجماعية شملت كلا من: القاصر يوسف المناسف، عبدالمجيد النمر، جواد قريريص، فاضل الصفواني، علي المبيوق، محمد اللباد، محمد الفرج، أحمد آل ادغام، حسن زكي آل فرج، علي السببتي.

وأوضحت أنه قبل أيام إعلان القضاء مجموعة أخرى من أحكام الإعدام شملت: سعود الفرج، جلال اللباد، عبدالله الدرازي، حيدر آل تحيفة، حسين أبو الخير، صادق ثامر، جعفر سلطان، أحمد العباس، حسين الفرج، منهل آل ربح، حسين آل إبراهيم، السيد علي العلوي، حسين آدم، إبراهيم أبو خليل الحويطي، شادلي احمد محمود الحويطي، عظامه موسى محمد الحويطي. وأكدت اللجنة على أن سجل النظام السعودي الخاص بإعدام المواطنين خطير جداً، فقد أقدم في مارس/آذار من العام الجاري، على إعدام 81 شخصاً دفعة واحدة، بينهم 41 من معتقلي الرأي.

ولفتت إلى أن استرخاض الحياة الإنسانية بسطوة السلطة الاستبدادية من خلال قضاء مسيس ومحاکمات جائزة تنعدم فيها الشفافية وتفتقر لأبسط مقومات العدالة، يكشف فظاعة ما يتعرض له أبناء الوطن من جرائم وانتهاكات من قبل النظام وأجهزته الأمنية. وناشدت اللجنة المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان في العالم للتحرّك الجدي والسريع، لوقف هذه المجزرة المتوقعة والانتهاكات الجسيمة لأرواح المواطنين بذرائع وتهمة مختلفة، وهي تهمة ملفقة وغير مستوفية للمعايير القانونية والحقوقية.

الشيخ قاسم: الحكومة تفرض العبودية على الشعب

قال عالم الدين البحراني آية الله الشيخ "عيسى قاسم"، إن الحكومة تسد الباب على كل ناخب ونائب للتحريير، وتدفع مكانها بالدفع الحثيث كل ناخب ونائب للاستعباد، وبهذا تحكم طوق العبودية على رعية الشعب. وكتب الشيخ قاسم في تغريدة على تويتر: الحكومة تقود كل مواطن وممثل إلى طريق العبودية فهل من يحذر، ويتقي الله في مصير الوطن وناسه؟ وكان الشيخ قاسم قد أكد في وقت سابق في رسالة موجهة إلى شعب وشباب البحرين أن المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة في هذا البلد هي في مصلحة وأمنيات الظالمين وضد مصالح الشعب.

وأضاف، إن كل ذلك لا يقرّه عقل ولا دين ولا سيرة عقلانية، مشدداً على أن البديل هو الإنكار على تفرغ الانتخابات من أي محتوى مجد للشعب وجعلها أداة لتركييز الانفرادية.

يذكر أن الانتخابات النيابية في البحرين، ستجري خلال أكتوبر المقبل.

وفي وقت سابق قال نائب الأمين العام لجمعية الوفاق البحرانية الشيخ "حسين الديهي"، حول الانتخابات البحرانية: ما يجري اليوم في البحرين من تدهور على كافة المستويات يعكس واقع البلاد السيء، وما يقوم به النظام هو محاولة لتلميع هذا الواقع عبر الانتخابات، وواقع البحرين لا يبشر بخير، والانتخابات مجرد بهرجة إعلامية ولا مرشحين يمثلون النخب السياسية الوازنة، حيث إن 99 بالمائة من الشعب مقاطع -ليبراليين وإسلاميين- بسبب التجارب الفاشلة التي خاضها البرلمان البصام.

وشهدت البحرين انتفاضة شعبية ضد الحكومة البحرانية منذ 14 فبراير 2011. يريد الناس الحرية وإقامة العدل والقضاء على التمييز وتأسيس جيش منتخب في بلاده.

وخلال الانتفاضة الشعبية في البحرين، استشهد وجرح عشرات الآلاف من الأشخاص، كما نزع الحكومة البحرانية مئات البحرينيين من جنسيتهم. وأدانت جماعات حقوق الإنسان مراراً حكومة البحرين لقمعها المعارضة وطالبت بإصلاحات في النظام السياسي في البلاد.



مشاركتك في الانتخابات الخليفية تجعلك ظهيرا للمجرمين

القوانين الجائرة ضد الشعب، وزيارة بابا الفاتيكان التي أراد الطاغية استخدامها للتشويش على غياب الدعم الديني لنظامه الإجرامي. وبودنا ان نطرح بضع نقاط هنا:

الأولى: ان المشاركة في الانتخابات الخليفية تؤدي إلى شراكة في الجريمة. عضوية مجلس الطاغية تحول الفرد الى عبد مطيع للطاغية وعصابته، عليه ان ينفذ ما يطلب منه، ولا يحق له الحديث عن ظلمات الشعب، كنهب الثروات ومصادرة سيادة البلاد والسجن التعسفي والتعذيب وإعدام الأبرياء. فهل انتقد أي من أعضاء مجلس حمد السابقين جريمة قتل البحرانيين مثل عباس السميع وسامي مشيمع وعلي السنكيس وأحمد الملالي وعلي العرب؟ الساكت عن الحق شيطان أخرس.

الثانية: ان الترشح او التصويت إقرار بالتطبيع وترويج له. فالانتخابات طريق لتعبئة المشاركين ضد الشعب الفلسطيني ومع الاحتلال. المجلس الخلفي ليس كمجلس الامة الكويتي الذي جرم اعضاؤه المنتخبون التطبيع مع العدو. هذا يعني ان من يرشح نفسه ينتقل من خانة العروبة والإسلام الى عصابات التصهين والخيانة: "وان يريدوا خيانتك فقد خانوا الله من قبل فأمكن منهم".

الثالثة: أن المشاركة في الانتخابات الخليفية دعم معنوي للعصابة التي هدمت المساجد وقتلت ستة شباب على اعتاب منزل الشيخ عيسى قاسم، ثم سحبت جنسيته وأبعدهت عن البلاد بينما فتحت الباب للصهاينة للتجول في البلاد بحرية كاملة. انه دعم معنوي كامل لسجن الرموز والعلماء الذين قضى الكثيرون منهم قرابة اثني عشر عاما وراء القضبان. وهو دعم لغلق المؤسسات الاسلامية كجمعية التوعية وجمعية الرسالة الاسلامية وحل المجلس العلماني.

الرابعة: ان الترشح والانتخاب مخالفة صريحة لتوجيهات العلماء وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم، فهو تمرد على القيادة الدينية من جهة والقيادات السياسية المتمثلة بالجمعيات والرموز من جهة أخرى. والفرد الذي يتمرد لا خير فيه ولن يؤثر انجازه للظالمين والمستبدين والمطّيعين على الموقف الوطني كثيرا، وانما سوف "يكثّر السواد" في عيون الأحرار الصامدين المحتسبين، وسينتقم الله ممن يقوم بذلك.

الخامس: ان المشاركة في المشروع السياسي الخلفي أحد مصاديق الولاء للظالمين الذين وقفوا مع محتل أرض المعراج وهدموا المساجد وحاربوا الله ورسوله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوِّكُمْ أَوْلِيَاءَ لَتَلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ".

هذه الحقائق تكشف حالة الاستقطاب الشديدة التي تبلورت في البحرين بين تيارين: شعبي وطني عروبي إسلامي، وخلفي قبلي خياني متصهين. إنه استقطاب ربما أراد الله ان يميز به الخبيث من الطيب ليقوّي الصف الإيماني الثابت على خط رسول الله وأهل بيته والأخبار من صحابته. ندعو الله ان يوفق شبابنا وشيوخنا ونساءنا للتمتع بالبعيدة والرعي وان يبقوا مع المظلومين وضد الظالمين، وسيجمهم الله من شرور الخلفيين وتهديداتهم: ان الله يدافع عن الذين آمنوا، ان الله لا يحب كل خوان كفور.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفق قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية
21 أكتوبر 2022

هناك مواطن سوي لا يرى الظلم او يعانیه في بلد كالبحرين؟ هل هناك عاقل لا يرى مصاديق الظلم امامه كل يوم؟ هل هناك اختلاف بين العقلاء من المواطنين حول طبيعة الحكم الجائمه على صدور البشر في انحاء هذه البلاد؟ فما العدل في حرمان الشعب من حقوقه الاساسية وفي مقدمتها حقه في كتابة دستوره وانتخاب حكومته والسيطرة على ثرواته وتوزيعها؟ ما وجه الحق في هيمنة عائلة احتلت البلاد بالقوة، بشكل مطلق على شعب يرفضها جملة وتفصيلا؟

يستعد الطاغية وعصابته هذه الأيام لاستعراض "ديمقراطي" يسعى لتسويقه للعالم بكافة السبل. ومن أجل ذلك سعى لتوقيت زيارة البابا التي يشكك الكثيرون في أسبابها ودوافعها ونتائجها، لكي تتزامن مع ذروة ذلك المشروع القذر. ويوسفنا ان يقبل البابا الذي يحترمه شعبنا كرمز للكنيسة المسيحية بأن يستغل اسمه في معركة جائزة بخوضها طاغية البحرين وعصابته مع الشعب البحراني المضطهد الذي لم تبق مبقاة الا ارتكبت بحقه. شعبنا كريم بطبعه ومضيف بفطرته، ومتدين بطبيعته، ولذلك يرحب بكافة البشر خصوصا رموز الأديان السماوية، ويستضيفهم بدون تردد. وما أكثر العلماء وةالفقهاء الذين حلوا ضيوفا على الشعب. اما استغلال الدين ورموزه لدعم الاستبداد والظلم فيرفضه البحرانيون لانه يسيء لطبيعة الدين الإلهي ومناقب للطبيعة البشرية والفرطة الانسانية. لقد رحب البحرانيون بالشرفاء من الرجال الدينيين وغيرهم، ورفع الحاج أمين الحسيني على الاكتاف عندما حل ضيفا لديه في العام 1936، وكان حاضرا لأية الله الشيخ محمد أمين زين الدين، واستقبل الشيخ محمد طاهر الخاقاني. لكنه لم يتحمس لضيوف البلاط الخلفي لان هذا البلاط لوثة الطغاة بظلمهم ونهبهم وقتلهم وتعذيبهم. الخلفيون لا يحترمون الدين، لذلك هدموا المساجد بوحشية متناهية، ولم يترددوا في محور أثارها، كما فعلوا مع مسجد البريغي التاريخي. ومارسوا أبشع الظلم بحق أكبر مرجع ديني، واعتدوا على منزله وقتلوا ستة من اتباعه على أعتابه. ثم سحبا جنسيته وأبعده ظلم وعدوانا. فانا لله وانا اليه راجعون

في ضوء ما تقدم هناك حدثان متزامنان: انتخابات المجلس الخلفي الذي استخدمه الطاغية أداة لسن

رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين هذا هو القسم الذي يفترض ان يتعهد به الإنسان لربه، كما فعل موسى عليه السلام. فالنعمة الإلهية التي أسبغها الله عليه تتطلب منه ان يشكر ربه ليس بترك الجريمة فحسب، بل بالتنكر للمجرمين، والتصدي لهم ما أمكن، وفي أضعف الحالات، تجنبهم والابتعاد عنهم. والمجرمون هنا عنوان آخر للظالمين، فالظلم من أشد الجرائم، ومن يقف مع الظالمين يمقتة الله في الدنيا ويعاقبه في الآخرة. وقد جاء في الحديث الشريف عن رسول الله: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين أعوان الظلمة، ومن لاق لهم دواة، أو ربط كيساً، أو مد لهم مدّة قلم، فاحشروهم معهم.»

ومن ذلك ما كتبه الإمام زين العابدين - عليه السلام - إلى محمد بن مسلم الزهري بعد أن حذره عن إعانة الظلمة على ظلمهم: " أوليس بدعائهم إياك حين دعوك جعلوك قطبا أداروا بك رحى مظالمهم، وجسرا يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسلما إلى ضلالتهم، داعيا إلى غيهم، سالكا سبيلهم. يدخلون بك الشك على العلماء ويقنادون بك قلوب الجهال إليهم. فلم يبلغ أخص وزرائهم ولا أقوى أعوانهم إلا دون ما بلغت من إصلاح فسادهم واختلاف الخاصة والعامة إليهم، فما أقل ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمرو لك في جنب ما خربوا عليك".

وليست القضية هنا الجدل حول إسقاط تلك الأحاديث على الواقع المعاش، بل تتجاوز ذلك، فكأن هذه الأحاديث جزء من هذا الواقع، ومفاهيمها وقيمها وأحكامها تتجاوز الزمان والمكان، فهي هدي من المعصومين للاتباع الصادقين.

لقد حارب الإسلام الظلم بشئى أنواعه لانه أفة تنخر في الإنسانية، وطالما بقي منتشرا على نطاق واسع صعب إصلاح احوال البشر، وتعذرت حماية الإنسان من الظلم والقمع والاضطهاد، وتغير مذاق الحياة المؤسسة على هيمنة الظلم.

وقد يتساءل البعض: من هم الظالمون؟ ما سماتهم؟ ما أفعالهم؟ كيف يمكن التأكد من ارتكابهم الظلم؟ قد تكون هذه التساؤلات مشروعة عندما تطلق في بلدان يتمتع اهله بشيء من الحرية وتحترم حقوقهم وتسان حرماتهم بالقانون الذي تحميه أجهزة الامن التي تعمل باستقلال عن المسؤولين السياسيين الكبار. ولكن ما ضرورة طرحها في بلدان طفق كيل الظلم فيها حتى لم يعد فيها شيء غيره؟ فهل



صوت الشعب الهادر

أيها الغيظ تفجر
قل لمن يرزح فيه
بصمود وشموخ
إن أنات الأيامي
ستناجيك الليالي
وبعون الله يوما
فاحذر اليأس ومزق
أنت في العتمة نجم
أنت رمز للتحدي
فالمح الأفق بفجر

إنه الله تجلّى
فإذا ما الليل ولى
وإذا الدنيا تباهت
وإذا الصبح تنفس
قل لطاغوتك مهلا
لا تظنن الليالي
ان حكم الله ماض
شعبنا الصامد أضحى
أيها الطاغوت ولى
لم نعد نشكو الليالي
نحن نسعى لصلاح
نبتغي في الناس حسنا
ونعادي بإياء

إنما الثورة فكر
فيحيل الشعب نهرا
ويصير الجذب نبئا
إنه وعد أكيد
كان حقا، وعد ربي
أيها البلبل لحن
من مواويل شباب
وهتافات صبايا
جمعهم ليس يضاهي
إنهم صوت يدوي

معاناة البحرانيين: أولهما امام البرلمان الاسكوتلاندي وثانيهما امام البرلمان البريطاني، وكلاهما يشجب السياسات الخليفية في مجال حقوق الانسان، خصوصا أحكام الإعدام المؤسسة على اعترافات منزوعة تحت التعذيب. وبطالب هذا البيان الحكومة البريطانية بوقف الدعم المالي للمؤسسات الحكومية التي أنشئت للدفاع عن الخليفين في المحافل الدولية. كما صدر تقريران عن منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج، حول ما يعانيه البحرانيون في طوامير التعذيب الخليفية. وهكذا يتضح فشل مؤسسات "كوانجو" التي أنشأها النظام ويمولها من ثروة الشعب المنهوبة، فلم تحقق أي نجاح في مجال حماية الجلادين.

إنه فشل حقيقي لعصابة ترتدي لباس الحكم وتتجلبب بالتذاكي لتضليل العالم وإخفاء الحقائق والتشويش على المشهد الداخلي الذي لم تغب عنه الاحتجاجات والمظاهرات اليومية المطالبة بالتغيير وإطلاق سراح السجناء السياسيين. البحرين تقف على مقترق طرق، فإما استمرار نظام التعذيب والاضطهاد والعمالة او انتصار إرادة الشعب وتحرير البلاد من هذه الطغمة الفاسدة. وإن غدا لناظره قريب.

رهان خليفى فاشل على زيارة البابا والانتخابات: البقية من ص 1

التي لم تحقق للطاغية وعصابته ما فقدوه منذ ان شنوا عدوانهم على البلاد والشعب وسجنوا وعذبوا وقتلوا وهدموا المساجد. انها انتخابات فاشلة قبل ان تبدأ، ولن ينجم عنها ما يضيء شرعية لنظام فقدتها منذ زمن، ولن يستطيع استعادتها، بل عليه ان يسلم السلطة للشعب.

ثالثا: ان الشعب فقد ثقته في قدرة الخليفين على الحكم وإدارة شؤون البلاد خصوصا في الجانب الاقتصادي. فارتفاع الاسعار وظاهرة الغلاء وتلاشي فرص التوظيف وارتفاع مستوى البطالة ونسب الفقر، كل ذلك جعل الخليفين قلة مرفوضة، وسترتكب المزيد من الإجرام إن لم تسلم السلطة للشعب لكي يدير شؤونها بما ينسجم مع مصالحه. فبدلا من العودة الى الشعب والاستثمار في المجالات الانتاجية التي تخفف أعباء المعيشية، هرع الطاغية لعقد صفقة زراعية مع العدو الصهيوني ووقع اتفاقيتها بميناء إيلات على البحر الأحمر بحضور مسؤول إماراتي. ويتوقع في إثر ذلك ان يستقدم الخليفون عناصر إسرائيلية للإشراف على الزراعة في البحرين، والاختلاط مع الفلاحين البحرانيين الذين يرفضون التطبيع ويدعمون الشعب الفلسطيني. فحتى المجال الزراعي لم يسلم من جريمة التطبيع، الأمر الذي يضاعف الأزمة في هذا البلد المبتلى بعملاء متصهينين الى النخاع. مع ذلك يجدر الإشادة بموقف المزارعين البحرانيين الذين يرفضون التطبيع ويصرون على إعمار الأرض برغم الإمكانات المتواضعة المتوفرة لديهم.

رابعا: برغم الجهود الخليفية للتضليل والتشويش والتعظيم ثمة تفاعل دولي مع شعب البحرين. فبعد فشل الطاغية وعصابته في الترشح لعضوية مجلس حقوق الانسان في إثر تصريح الأمين العام للأمم المتحدة حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، طرح بيانان مهمان حول

ثانيا: لم يوفر الحكم الخليفى جهدا للترويج لانتخاباته الصورية المزمع إجراؤها هذا الشهر (نوفمبر).

فقد سخر كافة الوسائل الإعلامية والسياسية لرفعها شعارا لتبرير استمرار حكمه الاستبدادي، محاولات التغطية على ذلك الاستبداد والطغيان والاضطهاد والديكتاتورية. وسعى لفرض ادعائه بـ "الديمقراطية" في الوقت الذي يعرف الشعب والعالم ان الحكم الخليفى نظام استبدادي توارثي قبلي لا ينتمي في جوهره لقيم الدولة الحديثة ومنظومة الحكم التي يفترض ان تؤسس على دستور يكتبه الشعب وتوافق وطني كامل. انتخابات الخليفين تهدف لامور عدة. فبالإضافة للدعاية الإعلامية، فإنهم يهدفون لإشراك بعض العملاء في قراراتهم التعسفية لكي لا يوجه الاتهام لهم فحسب. فما يسمونه "برلمانا" لا يعدو كونه تجمعا لحفنة من أربعين حرامي يأتزمون بأمر الطاغية ويتخلون عن شعبيهم ومعاناته، ويسايرون الخليفين في التطبيع والخيانة والفساد. لذلك نأى شرفاء البلاد عن المشاركة فيها وأعلنت الجمعيات السياسية وفي مقدمتها الوفاق مقاطعتها وحثوا المواطنين على الامتناع عن التصويت والترشح. ومن المؤكد ان هناك انتهازيين ووصوليين ومتسلقين يعلمون ان غياب ممثلي الشعب الحقيقيين قد وفر فرصة لهم للوصول الى مجلس خدمة السلطان، وضمان رواتب عالية منهوبة من اموال الشعب التي صدرها الطاغية وعصابته. هذا لن يغير من الحقيقة شيئا. فالحكم الخليفى جائر وظالم بدون حدود، فاقد للشرعية الشعبية والدستورية، ومعتمد في وجوده على الدعم الأجنبي. أنه خارج على إجماع الأمة حول قضية فلسطين، والانتماء لأمة العرب والمسلمين، والتماهي مع الشعب واحترام الإنسانية والحفاظ على سيادة البلاد. ان الانتخابات المزمعة لن تختلف عن سابقتها

